تنوير
Enlightning

حزب العدالة والتنمية
وتداعيات الحراك المجتمعي بالمغرب

نبذة تعريفية

تنوير نشرة الكترونية تصدر عن مركز القدس للدراسات السياسية - عمّان، لمواكبة عمليات الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، مولية اهتماماً خاصاً بالمحاولات الرامية لتطوير "**خطاب إسلامي ديمقراطي مدني**"، تأسيساً وتطويراً لمشروعين إقليميين كان المركز قد أطلقهما أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة: المشروع الأول الذي دشنه المركز عام 2005، بالشراكة مع عشرات الناشطين والمفكرين العرب، وهو "**شبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي**" والمشروع الثاني الذي دشنه المركز عام 2006 بعنوان "**نحو ائتلاف دولي للإسلام المدني الديمقراطي**"، وتهدف هذه النشرة إلى التعريف بالاتجاهات الديمقراطية والمدنية في أوساط الحركات الإسلامية في المنطقة العربية والإقليم، من خلال رصدها ومتابعتها وتناولها بالبحث والدرس والتحليل، والكشف عن تحولاتها على صعيد الخطاب والممارسة، والاطلاع على برامجها وأهدافها وتبيان مقاربتها السياسية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالحكامة الرشيدة، ومنظورها المعرفي لجدل التقليد والحداثة، وموضوعة الدولة المدنية ومفاهيمها الراسخة بخصوص المواطنة والمساواة بالحقوق والواجبات، وبناء التحالفات على أسس المنفعة والمصلحة، وأنسنة السلطة السياسية، وتكريس مبدأ تداول السلطة واعتبار الديمقراطية نموذجا إرشاديا أعلى تقوم على حق الحوار والاختلاف، ويحفظ حقوق المرأة والأقليات، ويؤسس لحداثة إسلامية تستلهم روح فلسفة الأنوار ومبادئها وأركانها الخاصة وهي: "مبدأ الرشد" و"مبدأ النقد" و"مبدأ الشمول"، في إطار النظر الاجتهادي المقاصدي. وتسعى إلى المساهمة في عمليات النهوض والتغيير وتقديم رؤى وأطروحات تساعد على ترشيد خطابها وعقلنة ممارستها ورفدها بتجارب عالمية وإسلامية مدنية ديمقراطية.

مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

7 شارع حيفا – جبل الحسين
ص.ب 213566 عمان 11121
الأردن

هاتف: +962 6 5651931
5651932
5690567

فاكس: +962 65674868

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا الالكترونية:
www.alqudscenter.org
www.Jpm.jo
www.Jmm.jo
www.islah-net.net

شبكة الإصلاح والتغير الديمقراطي في العالم العربي
Arab Network for Reform and Democratic Change

حزب العدالة والتنمية

وتداعيات الحراك المجتمعي بالمغرب

الدكتور إدريس لكريني

مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات؛ جامعة القاضي عياض؛ مراكش

ظلّت نظرة صانعي القرار في المنطقة العربية مشوبة بالحذر والشك إزاء العديد الحركات الإسلامية؛ وما إذا كانت مشاركتها في المؤسسات السياسية والدستورية ستشكّل إضافة نوعية للمشهد السياسي؛ أم ستعود بالسّلب على هذا المشهد المأزوم أصلا وتسمح بالانقلاب على قواعده.

وفي الوقت الذي اقتنعت فيه بعض الدول التعايش مع هذه الحركات؛ الأمر الذي مكّن هذه الأخيرة من الوصول إلى البرلمان وتقلّد مناصب حكومية..، فضّلت دول أخرى منطق التضييق والإقصاء في مواجهتها.

ويبدو من الصعوبة بمكان تقييم أداء الحركات الإسلامية على مستوى مشاركتها في الحياة السياسية وتدبير الشؤون العامة في المنطقة؛ نظرا لمحدودية مشاركاتها في هذا الشأن؛ وغياب تراكم كاف لتقييمه؛ نتيجة لعوامل مختلفة تتنوع بين التضييق والصدّ وعدم كسب ثقة صانعي القرار من جهة؛ وندرة وحداثة التجارب في هذا الصدد من جهة أخرى.

إن مشاركة الأحزاب والتيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية في الحياة السياسية؛ يطرح مجموعة من الإشكالات؛ وبخاصة وأن الكثير من الدول العربية تجعل من الإسلام مرجعية الدولة نفسها.

كما أن هناك مجموعة من المؤشرات التي تخلق أجواء من الحذر والخوف إزاء بعض الحركات الإسلامية عموما، كتلك المرتبطة ادعاء امتلاك الحقائق؛ والخلط بين عملها كحركة دعوية و نشاطها كحزب سياسي في إطار ضوابط قانونية متاحة..

وقد بدأت الكثير من الحركات الإسلامية خلال العقدين الأخيرين تتخلّى عن الخطابات المثيرة كالخلافة؛ القضايا

الأخلاقية والإقرار بحقّ الاختلاف والقبول بإمكانية التعايش مختلف المكونات الثقافية والدينية في العالم.

من الواضح أنه ينبغي تجاوز المقاربات التعميمية التي تضع الحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها ومبادئها في سلّة واحدة؛ فهذه الحركات تتباين وتختلف من حيث منطلقاتها وتوجهاتها وأدبياتها و"برامجها" ومن حيث المناخ السياسي والقانوني والاجتماعي الذي تشتغل فيه..

ومن منطلق أن المشهد السياسي يفترض أن يقوم على الانفتاح والتنافس السلمي وتكافؤ الفرص والانصياع لقواعد اللعبة السياسية؛ فإن إقرار الحركات الإسلامية بهذه الضوابط والاحتكام إليها؛ وتجاوز الخلط والتداخل بين كونها حركة تربوية دعوية وبين صفتها السياسية والحزبية.. يمكن أن يعزز المشهد السياسي ويسهم في بناء فضاء ديمقراطي يحتمل مشاركة مختلف التيارات.

لقد فضّل المغرب التعايش مع بعض القوى الإسلامية التي اختارت الانصياع لقواعد اللعبة؛ ممّا مكن هذه الأخيرة من المساهمة في تدبير الشأن المحلي والوصول إلى البرلمان وتقلّد مناصب حكومية في الآونة الأخيرة..

ويقدّم حزب العدالة والتنمية المغربي نموذجا متطورا للتيارات الإسلامية التي تدرجت في ولوج المشهد السياسي المغربي من خلال محددات مرجعية منفتحة؛ وأداء سياسي ميداني سمحا له بتبوّء مكانة متميزة في الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2011 وقيادة الحكومة.

فما هي المبادئ المرجعية الأساسية للحزب؟ وكيف كان أداؤه السياسي ومواقفه إزاء مختلف القضايا المجتمعية الكبرى؟ وكيف استفاد من الحراك المجتمعي؟ وما هي الصعوبات والإكراهات التي تواجهه في ظل التحولات والمستجدّات السياسية والاجتماعية الراهنة؟

أولا- الإطار المرجعي لحزب العدالة والتنمية

شهد المغرب في بداية التسعينيات من القرن الماضي مجموعة من المبادرات السياسية ارتبطت أساسا بعودة عدد من المنفيين إلى أرض الوطن؛ وبدعم ملف حقوق الإنسان؛ وإعمال تعديلين دستوريين الأول سنة 1992 والثاني سنة 1996؛ ودخول المعارضة إلى العمل الحكومي؛ وفي هذه الظرفية تمكّن حزب العدالة والتنمية من الدخول إلى الحياة السياسية بصورة رسمية في إطار قواعد اللعبة المتاحة دستوريا.

إن فهم مكانة ووضع حزب العدالة والتنمية أو أي حزب مغربي آخر يعطي الأولوية للمرجعية الإسلامية في عمله ضمن المشهد السياسي المغربي؛

يتطلب بداية استيعاب المقومات والأسس التي تحدّد قواعد اللعبة وعلاقة الدين بالدولة؛ ذلك أن الدستور المغربي؛ يؤكد في فصله الثالث على أن "**الإسلام دين الدولة؛ والدولة تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية**". بينما يؤكد الفصل السابع منه على أن:

- -.. نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.
- لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان.
- ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة".

فيما يؤكد الفصل 41 من الدستور على أن "الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية.

- يرأس الملك، أمير المؤمنين، المجلس العلمي الأعلى، الذي يتولى دراسة القضايا التي يعرضها عليه،
- ويعتبر المجلس الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسميا، في شأن المسائل المحالة إليه، استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة..".

فالدستور المغربي المعدّل لسنة (2011) وكذلك بالنسبة للدساتير السابقة؛ يؤكد على أن دين الدولة هو الإسلام؛ بما يجعل من تأسيس حزب على أساس ديني أمرا لا أساس ولا معنى له؛ فقد حرصت جميعها أيضا على تحريم تأسيس الأحزاب على أساس ديني. كما أن المكانة التي يحظى بها الملك في النسق الدستوري المغربي باعتباره أميرا للمؤمنين؛ يسحب البساط من أي مكون سياسي أو حزبي على مستوى تدبير الشؤون الدينية أو ادعاء حماية الدين الإسلامي بالمغرب؛ وهو توجه دعّم مشروعية الدولة المغربية وميّزها على امتداد تاريخها.

وبالاطلاع على الورقة المذهبية للحزب التي تضمّ برنامجه العام؛ نجده قد استوعب واستحضر هذه المعطيات والضوابط؛ فرغم تركيزه على بعض القضايا في علاقتها بالشريعة الإسلامية وما يرتبط بها من اجتهادات؛ فإنه يقدم نفسه كحزب سياسي مدني منفتح على محيطه؛ لا يدّعي الإطلاقية وامتلاك الحقائق؛ له برنامجه ووظائفه واستراتيجيته كأي حزب آخر تبعا لقواعد اللعبة المتاحة.

فالحزب لم يتأسس على أساس ديني ولا يعتبر نفسه وصيّا على الشريعة الإسلامية؛ فهو مفتوح أمام جميع المواطنين؛ الذين يقتنعون بمبادئه وتوجهاته وضوابطه؛ وفي هذه الورقة المذهبية يؤكد الحزب أنه يواصل "مسيرته النضالية الهادفة إلى الإسهام في بناء

مجتمع مغربي تحكمه مبادئ العدالة والديمقراطية؛ .. والانخراط في مسيرة التحديث والتنمية الشاملة ودولة المؤسسات الضامنة للحريات والحقوق وعلى المشاركة الشعبية الواسعة في إطار مرجعيته الإسلامية"[1].

ويركز الحزب في ورقته هاته على تعزيز أصالة المغرب وانتمائه التاريخي؛ من حيث انسجام مشاريعه واستنباطها من المرجعية الإسلامية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية المغربية..

ويرتكز فهم الحزب للإسلام على مجموعة من الأسس والمقومات[2] التي يجملها في:

- الوسطية؛ المرتبطة "باجتناب كل مظاهر الغلو في الفكر والتطرف في الممارسة.";
- التجديد والتحديث: في علاقة ذلك "بالتفاعل الخلاق والإيجابي مع الحداثة الفكرية والحداثة السياسية والحداثة التكنولوجية والمعرفية..";
- الانفتاح والتعارف؛ انطلاقا من "رؤية منفتحة تؤمن بالتنوع والتعدد وتستوعب مختلف الخصوصيات في تركيب إنساني متناغم يعطي للرسالة الإسلامية بعدها الإنساني والعالمي.";
- الإسلام قوة تخليقية: اعتبارا لكون "أساس التنمية والنهضة هو الإنسان وفعالية سلوكه الاجتماعي وحضاريته..".
- الدين والدولة؛ والدين والسياسة: حيث يقر الحزب بأن هذه العلاقة محسومة تاريخا ودستوريا على اعتبار أن الإسلام يشكل أساس الشرعية التي قامت عليها الدولة في المغرب.

وتشير الوثيقة في هذا السياق إلى أن الحزب عندما يؤكد على انطلاقه من المرجعية الإسلامية فإنه "لا يعتبر نفسه وصيّا على الإسلام أو ناطقا باسمه، لكنه يعتبر أن الانطلاق من المرجعية الإسلامية هو الوضع الطبيعي في مجتمع مغربي تجذّر الإسلام في أعماقه وفي ثقافته وتاريخه وحاضره.".

وبموجب هذه الوثيقة؛ فالحزب يتبنّى استراتيجية واقعية؛ تقوم على اختيار اقتصادي وسطي يثمّن ويدعم المبادرة الفردية ودور القطاع الخاص في التنمية ويؤكد على دور الدولة كفاعل اقتصادي؛ وتعتمد على الإصلاح المتدرج وتخليق الحياة السياسية مع الانفتاح على قوى مجتمعية إصلاحية أخرى مؤمنة بالديمقراطية والتغيير السلمي[3].

وقد طرح الحزب في مذكرة له حول مسودة مشروع القانون المتعلق بالأحزاب

1- حزب العدالة والتنمية: الورقة المذهبية؛ البرنامج العام؛ العدد السابع؛ سلسلة العدالة والتنمية؛ ص 7

2- حزب العدالة والتنمية: الورقة المذهبية؛ مرجع سابق؛ ص 25 و26

3- حزب العدالة والتنمية: الورقة المذهبية؛ مرجع سابق؛ ص 36

السياسية[4]؛ مجموعة من العناصر التي اعتبرها أساسية ضمن القانون[5]؛ وهي تتمثل فيما يلي:

- حق جميع المواطنين من النساء والرجال في ممارسة العمل السياسي وحريتهم في تشكيل الأحزاب السياسية والانخراط فيها بطريقة اختيارية؛
- فتح الانخراط في الحزب السياسي لجميع المواطنين من دون استثناء أو تمييز على أساس قومي أو ديني أو عرقي أو جنسي؛
- الالتزام بالديمقراطية الداخلية والحد من مختلف أشكال الاستبداد داخل الأحزاب السياسية؛
- ضمان شفافية التسيير المالي للأحزاب وبيان طرق التمويل وأوجه الصرف واعتماد مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وآلياتها؛
- ضمان مبدأ التداول على تدبير الشأن العام على أساس برامج ومشاريع مجتمعية واضحة من خلال انتخابات منتظمة في مواعيدها وتعبر عن إرادة المواطنين بشكل حرّ ونزيه".

ثانيا- حزب العدالة والتنمية ومحكّ العمل السياسي

إن وجود حزب العدالة والتنمية كطرف فاعل في المشهد السياسي المغربي منح لهذا الأخير نوعا من الدّينامية وأثرى تنوّعه؛ كما أنه وفّر توازنا يخدم استراتيجية الدولة في مواجهة حركة العدل والإحسان التي لا زالت تشتغل خارج قواعد اللعبة السياسية[6] ولم تحظ بعد باعتراف رسمّي من قبل الدولة.

على الرغم من المعطيات المرجعية التي تدعم حضور الحزب في المشهد السياسي المغربي؛ لم تخف بعض القوى السياسية والمدنية تحفّظها بصدد قدرة الحزب على ترسيخ ممارسة سياسية تعدّدية تؤمن بالحريات وبثقافة الاختلاف وقيم المواطنة التي يعلو فيها الولاء الوطني للفرد فوق كل الولاءات الأخرى؛ وعدم انقلابه على قواعد العمل الديمقراطي.

حيث طرحت الكثير من التساؤلات بصدد المرجعية الإسلامية التي يتحدث عنها الحزب؛ وما إذا كان الأمر يتعلق بالنصوص أو القيم أو الاتجاهات الفقهية.

وتنبّه بعض الباحثين إلى أن هناك ندرة على مستوى الاجتهادات الفكرية والنظرية

4- يتعلق الأمر بالقانون المتعلق بالأحزاب رقم 04- 36؛ منشور بالجريدة الرسمية عدد 5397 بتاريخ 20 فبراير 2006

5- حزب العدالة والتنمية: قانون الأحزاب وموقف حزب العدالة؛ سلسلة العدالة والتنمية؛ وثائق 2؛ ص 4 و5

6- إدريس لكريني في حوار مع موقع المسلم بصدد المشهد السياسي والتيارات الإسلامية بالمغرب؛ منشور بتاريخ 26-09-1430 على الرابط:
http://almoslim.net/node/117638

التي تغني مرجعية الحزب[7] وتطورها حتى تكون في مستوى حجم التحولات المجتمعية الراهنة والقضايا الحيوية المطروحة أمام القصور والغموض الذي يعتور الورقة المذهبية للحزب؛ مما جعل هذا الأخير يدخل في علاقات ومواقف لا تجد لها أساسا نظريا ضمن مرجعيات الحزب المتداولة ضمن هذه الورقة.

فيما لا حظ البعض أن الحزب لم يتجاوز بعد مرحلة الخلط بين وضعيته كحزب سياسي وحركة دعوية من خلال التركيز على الخطابات الأخلاقية المرتكز إلى الدين والأخلاق؛ وعدم استحضار الكفاءة في الاستقطاب في مقابل الاعتبارات المبنية على خلفيات أخلاقية ودينية.

كما أن اعتراض الحزب على تضمين مبدأ حرية العقيدة في الدستور المعدّل لسنة 2011؛ بذريعة التخوف من تبعاتها المرتبطة بالإفطار العلني في رمضان وتكريس الحرية الجنسية داخل المجتمع.. أثار قلق عدد من الفعاليات الحقوقية التي تؤكّد على احترام حقوق الإنسان في بعدها العالمي.

وغذّى ولوج هذا الحزب إلى معترك الحياة البرلمانية والحكومية؛ تخوفات بعض الحركات النسائية من أن يتمّ التراجع عن المكتسبات التي تحققت للمرأة في العقود الأخيرة، على مستوى المقتضيات الجديدة التي حملتها مدونة الأسرة كالحق في المطالبة بالطلاق بصورة متساوية مع الرجل؛ وتقييد تعدّد الزوجات وزواج الفتاة القاصر.. وبخاصة وأن الحزب كان من أشد المعارضين للخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية التي طرحت خلال حكومة عبد الرحمان اليوسفي سنة 2000.

وقد زاد من هذه التخوفات؛ استياء بعض هذه الحركات من مواقف الحزب إزاء قضايا الإجهاض و"الأمهات العازبات" والأطفال الذين ينجبون من علاقات غير شرعية..

ونشير إلى أن الحزب يؤكّد ضمن أدبياته للنهوض بأوضاع المرأة وإصلاح أحوال الأسرة؛ على مبدأ تحقيق العدل الاجتماعي واعتماد النظرة التكاملية للأسرة كمدخل لمعالجة الاختلالات الموجودة في هذا الإطار، مع التحفظ على استعارة المفاهيم الدولية ذات "الحمولة الإباحية" وتسويقها في المجتمع المغربي[8].

وشكّكت فعاليات نسائية أخرى في جدّية الحكومة الحالية التي يتزعّمها الحزب في التعاطي مع موضوع إدماج المرأة انسجاما مع مقتضيات التاسع عشر من الدستور المعدّل التي تؤكد على أن "الدولة تسعى إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء" وعلى إحداث هيئة

7- للإشارة؛ فإن هذا الأمر يعني معظم الأحزاب المغربية التي فشلت في بلورة محددات مرجعية أو برامج سياسية متميزة وواضحة.

8- البشير المتاقي: الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية بالمغرب؛ حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ الطبعة الأولى 2009؛ ص 276

للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مبررّة تخوّفاتها في هذا الشأن؛ بالتراجع الملحوظ على مستوى تمثيلية المرأة في الحكومة الحالية التي يقودها الحزب؛ بعدما تمّ تعيين امرأة واحدة؛ في مقابل سبع وزيرات في التجربة الحكومية السابقة؛ وبكون الحزب لا يفتح المجال لغير المحجبات لقيادة مكاتبه المحلية والإقليمية.

ويشير أحد الباحثين[9] إلى أن المتتبع لما يجري راهنا في العالم العربي لا يمكنه أن يذكر حزب الحرية والعدالة في مصر بمعزل عن جماعة الإخوان المسلمين، كما لا يمكنه أن يذكر حزب العدالة والتنمية في المغرب بمعزل عن حركة التوحيد والإصلاح، ويضيف بأن هذا التلازم طرح بقوة سؤال الاستتباع التنظيمي: من يتحكم في من؟

وبرغم هذه المعطيات؛ استطاع حزب العدالة والتنمية أن يراكم تجربة مهمة في حقل العمل السياسي؛ سواء من حيث حصيلته وأدائه داخل البرلمان بغرفتيه على مستوى المراقبة والتشريع وطرح مشاريع القوانين؛ والحضور المنتظم؛ حيث كان الحزب سبّاقا إلى إقرار نظام داخلي يؤطّر عمل فريقه البرلماني؛ علاوة على تدبير الحزب لقضاياه الداخلية بصورة ديمقراطية واعتماد الشفافية في تسيير ماليته.. وعلى مستوى إدارة شؤون بعض الجماعات المحلية؛ وعدم التورط في قضايا فساد مالي أو إداري.

كما أن خطاباته تطورت في الآونة الأخيرة بصورة ملموسة؛ فقد خرج معافى من تداعيات الأعمال الإرهابية التي شهدها المغرب سنة 2003 بالدار البيضاء؛ رغم استغلال بعض القوى السياسية لهذه الأحداث من أجل الإساءة للحزب؛ كما أنه وفّر قاعدة جماهيرية واسعة؛ وحافظ على تماسكه..

وتشير الكثير من المعطيات إلى أن الحزب نجح إلى حدّ كبير في تجديد نخبه؛ عبر فتح المجال أمام مختلف الكفاءات والشباب والنساء لتبوء مكانة متقدّمة ضمن الأجهزة التقريرية للحزب؛ فخلال أشغال المؤتمر الوطني السابع للحزب المنعقد بتاريخ 14 و15 يوليوز من سنة 2012؛ "بلغ النساء المنتخبات في المجلس الوطني الجديد 39.4 بالمائة، وهو ما يعادل 63 امرأة منتخبة؛ فيما بلغت عدد المقاعد التي حصل عليها الشباب 52 مقعدا أي بنسبة 53 في المائة في حين بلغت نسبة البالغين أكثر من أربعين سنة أزيد من 57 في المائة، وهو ما يعادل 108 منتخبا"[10]. كما وصل عدد نساء الحزب في البرلمان إلى 16 ووصلت لائحة الشباب إلى ثمانية.

9- محمد ضريف: في التخوف من "ديمقراطية" التيار الإسلامي؛ جريدة المساء؛ المغرب 27 يونيو 2012

10- لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ انظر الموقع الإلكتروني لإذاعة ميدي1 على الرابط:
http://www.medi1.com/infos/actualite/actualite.php?id_inf=28046

وقد عبّر الحزب عن تشبته بقيم التسامح والاعتدال والحوار في عدد من المناسبات سواء عبر مواقفه من الأعمال الإرهابية التي طالت المغرب؛ أو في مناسبات دولية عديدة؛ فيما التقى الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران ضمن خطوة رمزية مع رئيس الطائفة اليهودية بالمغرب، في أواخر شهر نونبر من 2011.

وأسهم الحراك المجتمعي القائم في عدد من الدول العربية في تغيير الصورة النّمطية التي تشكّلت عن الحركات الإسلامية في مخيال الشعوب العربية بما فيها النخب والطبقات الوسطى؛ من مهدّد للديمقراطية إلى ضحيّة للأنظمة وبخاصة في مصر وتونس والجزائر وليبيا..

ومن جهة أخرى؛ اتجهت الكثير من التيارات والحركات الإسلامية إلى بلورة خطابات مرنة تستحضر مقومات حقوق الإنسان والتعددية السياسية والتنوع المجتمعي ورفض العنف.. وهو ما سمح بسقوط شماعة الإسلاميين؛ بعدما تبيّن في أعقاب الحراك والثورات العربيين أن الاستبداد هو الخطر الحقيقي الذي يتهدّد الدولة والمجتمع.

ومن جهتها؛ اقتنعت الكثير من القوى الغربية الكبرى بأن التحالف مع الاستبداد هو مكلّف لها ولشعوب المنطقة؛ وبأن شمّاعة الإسلاميين طالما استعملت لتأبيد الاستبداد.

لقد شكّل الحراك المجتمعي الذي شهده المغرب مع حركة 20 فبراير[11]؛ محطّة هامة استفاد الحزب منها بصورة كبيرة؛ فبرغم عدم مشاركته بصورة رسمية ضمن احتجاجات الحركة؛ إلا أنه أبدى تعاطفه مع عدد من مطالبها وبخاصة على مستوى تجاوز المعضلة الاجتماعية ومواجهة الفساد واقتصاد الريع ودعم استقلالية القضاء.. كما شارك عدد من أعضائه بشكل شخصي في احتجاجات الحركة؛ وفي نفس الوقت دافع الحزب بقوّة عن النظام الملكي وإمارة المؤمنين في خضمّ هذا الحراك.

إن الحراك المجتمعي لم يكن من صنع الأحزاب السياسية؛ بقدر ما هو حراك مجتمعي تلقائي تفاعلي صيغ بعيدا عن القنوات الوسيطة التقليدية(أحزاب؛ ونقابات؛ وإعلام رسمي؛ ونخب مختلفة..)؛ وكثير من الأحزاب السياسية والنقابات والنخب حاولت اللحاق به واستثماره لصالحها.

على امتداد بلدان الحراك تعاطت التيارات والقوى الإسلامية بأساليب مختلفة مع الحراك المجتمعي تباينت حتى داخل الدولة نفسها؛ وهو ما برز بشكل جلي مع مواقف جماعة العدل والإحسان التي انخرطت في احتجاجات حركة 20 فبراير من جهة؛ وحزب العدالة والتنمية

11- لمزيد من التفاصل بصدد هذه الحركة؛ يراجع؛ إدريس لكريني: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ عدد 184 لشهر نيسان – أبريل 2011

بالمغرب الذي لم يشارك فيها واستفاد من ثمارها من جهة أخرى..

لقد أسهمت عوامل موضوعية وأخرى ذاتية في وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في ظل مقتضيات دستورية هامة من أولى وحراك مجتمعي قائم من جهة ثانية؛ غير أن هذا الأمر كما يمكن أن يمنحه فرصة ليبصم بأدائه مرحلة مهمّة من تاريخ المغرب السياسي؛ يمكن أن يجعل منه ضحية وحطبا لمرحلة التي تتميز بصعوبات وتحديات كبرى.

إن فوز هذا الحزب لم يكن بالضرورة بفعل تداعيات "الربيع العربي" أو الحراك المجتمعي المغربي فقط؛ بقدر ما كان نتيجة مجموعة من العوامل والمعطيات الذاتية والموضوعية. فيما أسهم الربيع العربي في اكتساح المشهد الانتخابي بصورة لم تكن متوقعة حتى لدى قادة الحزب أنفسهم.

ثالثا- فرص ومخاطر قيادة العمل الحكومي في ظلّ الحراك المجتمعي

شكّل صعود الحركات الإسلامية بشتى ألوانها علامة مميزة في مسار الحراك والثورات العربية؛ سواء تلك التي شهدت حراكا انطوى على قدر من العنف كليبيا ومصر وتونس؛ أو سلمي كالمغرب..

وعشية إجراء الانتخابات التشريعية الخاصة بمجلس النواب في المغرب بتاريخ 25 نونبر 2011؛ كانت هنالك مجموعة من المبرّرات والمؤشّرات التي تدعم فوز حزب العدالة والتنمية؛ وبروزها كمستفيد أساسي من تداعيات الحراك المجتمعي العربي؛ فعلاوة عن الحصيلة التي راكمها الحزب في تدبير الشؤون المحلية في عدد من الجماعات القروية والحضرية على امتداد سنوات وعدم التورط في ملفات فساد؛ والتي كان لها انعكاس إيجابي على أوضاع الساكنة وتعزيز البنيات الأساسية.. والتي استرعت باهتمام وإعجاب عدد من المواطنين، إضافة إلى استعماله لأساليب تواصلية ناجعة ومنفتحة على قضايا المواطن الراهنة؛ مع استحضار البعد الديني والأخلاقي في الخطاب؛ ورفع شعارات مرتبطة بمواجهة الفساد وتخليق الحياة العامة ومواجهة المعضلات الاجتماعية؛ ركّز الحزب على التصاعد المتدرج في الانتشار؛ من تدبير الشأن المحلي إلى الحياة النيابية ثم إلى العمل الحكومي.. بما انعكس على تطوير خطاباته وكفاءته في تدبير ومواكبة الشأن العام..

ثم إن الحزب لم ينل نصيبه من قبل على مستوى المشاركة في تدبير الشأن الحكومي؛ كما أن حصيلة الأحزاب التقليدية بمختلف مكوناتها على مستوى العمل الحكومي جاءت في العقدين الأخيرين دون انتظارات المواطنين في كثير من جوانبها؛ وهو ما يعكسه وجود حالة كبيرة من خيبة الأمل والإحباط جرّاء تنامي المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوساط المجتمع؛ إضافة

إلى تركيز حزب العدالة والتنمية على هذه الإخفاقات مما أكسبه تعاطفا شعبيا واسعا..

هذا زيادة على تداعيات الحراك المجتمعي في الإقليمي الذي سمح بصعود مجموعة من الحركات الإسلامية في عدد من الأقطار العربية التي عانت ويلات الاستبداد؛ كما أن الحراك المجتمعي الداخلي أسهم بدوره وبصورة كبيرة في تصاعد شعبية هذا الحزب الذي لم يسبق له الاحتكاك بالعمل الحكومي[12]؛ وشكّل التصويت له متنفسا للدولة والمجتمع أيضا؛ حيث انتقل دعم جزء كبير من المحتجين في إطار حركة 20 فبراير إلى حزب العدالة والتنمية قبيل الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعدها.

وجاءت مشاركة الحزب في الحكومة في الوقت المناسب بالنسبة للدولة؛ من حيث:

- تمكين الحزب من فرصة تدبير الشأن الحكومي وتلافي انضمام جزء كبر من مناضليه إلى المحتجين بالشارع في حال تزوير الانتخابات؛
- السعي إلى احتواء احتجاجات حركة 20 فبراير والحد من انتشارها؛ وبخاصة وأن الحزب يتقاسم معها عددا من المطالب كتلك المرتبطة بالمعضلة الاجتماعية ودعم استقلالية القضاء ومواجهة الفساد..؛
- محاولة ترسيخ صورة إيجابية تعكس الإصلاح بصورة سلمية وحضارية؛
- تطويق الاحتجاجات المتصاعدة التي قادتها جماعة العدل والإحسان.

ومعلوم أن فوز العدالة والتنمية بالانتخابات التشريعية لسنة 2011 وقيادته للحكومة شكّل عاملا مهمّا أسهم في امتصاص حالة الغضب والاحتقان داخل المجتمع؛ كما أدّى إلى تراجع احتجاجات حركة 20 فبراير، وفتح بابا من الأمل بصدد مواجهة بعض المعضلات الاجتماعية ومكافحة الفساد.. وبخاصة وأن نتائج أخرى كانت تراهن عليها بعض القوى الحزبية في هذه الانتخابات كان من شأنها تأزيم الأوضاع وتوسيع قاعدة الحركة واحتجاجاتها[13]..

وعلاوة عن هذه العوامل التي أسهمت في تراجع احتجاجات حركة 20 فبراير؛ تضاف إلى ذلك عوامل أخرى مرتبطة أساسا بتفاعل الدولة وتعاطيها مع بعض الملفات الاجتماعية والحقوقية التي رفعتها الحركة ضمن مطالبها، أو ببعض الأخطاء التي ارتكبتها حركة 20 فبراير نفسها؛ زيادة على عدم انخراط كثير من النخب على اختلافها في دعم الحركة ومواكبة تحركاتها، إضافة إلى إيقاف جماعة العدل

12- طالب الشيخ المغراوي وهو أحد رموز السلفية بالتصويت في هذه الانتخابات لصالح حزب "ينصر الدين الإسلامي"؛ وهو ما اعتبر دعوة للتصويت على مرشحي حزب العدالة والتنمية.

13- إدريس لكريني: في حوار مع موقع هسبريس؛ بعد عام من انطلاق حركة 20 فبراير بالمغرب؛ منشور بتاريخ 20 فبراير 2012
http://hespress.com/interviews/48006.html

والإحسان لمشاركتها في الحركة[14]، وتنامي الاحتجاجات القطاعية المرتبطة بمطالب اجتماعية مهنية صرفة..

ويبدو أن محكّ الممارسة الحكومية أسهم بصورة ملحوظة في تغيير خطابات وشعارات الحزب إزاء عدد من القضايا المجتمعية الملحّة التي أسهمت في كسب ثقة الناخبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة، فعلى مستوى مواجهة الفساد الذي شكّل أولوية ضمن خطابات وشعارات الحزب أيام تموقعه في صف المعارضة؛ وبدايات ولوجه للعمل الحكومي؛ بدا نوع من الفتور في تعاطي الحزب بصرامة مع ملفات الفساد المالي والإداري؛ ففي تصريح لرئيس الحكومة "عبد الإله بنكيران" لقناة الجزيرة وضمن ردّه على سؤال يتعلق بمتابعة المتورطين في قضايا نهب الأموال العمومية؛ قال: "عفا الله عمّا سلف"؛ وهو ما خلف استياء كبيرا في أوساط الرأي العام المغربي؛ ودفع عدد من فعّاليات المجتمع المدني والسياسي إلى رفض هذا الموقف الذي اعتبر إشارة سلبية تعكس التسامح والتعايش مع الفساد؛ وخرقا لمقتضيات الدستور المعدّل التي تؤكد على ربط المسؤولية بالمحاسبة[15].

فيما لوحظ أن نتائج انتخاب أعضاء الأمانة العامة للحزب أفرزت خروجا غير منتظر لعدد من الأطر الحزبية التي عرفت بجرأتها في فضح الفساد؛ كما هو الشأن بالنسبة لعبد العزيز أفتاتي، والمقرئ أبو زيد الإدريسي..

وفي سياق آخر؛ عبّرت بعض الجمعيات النسائية عن استغرابها للتغيير الذي حصل على مستوى "الأجندة الحكومية من أجل المساواة" التي أطلق عليها في ظل الحكومة الحالية "الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة" دون مشاورة الجمعيات النسائية التي لم تخف خشيتها على مآل هذه الخطة وبخاصة وأن البرنامج الحكومي أهملها؛ كما وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الحالية كانت من ضمن الرافضين لها داخل البرلمان قبل تولّيها المسؤولية الحكومية.

وخلال أشغال المؤتمر الوطني للحزب الذي نظم تحت شعار "شراكة فعالة من أجل البناء الديمقراطي"؛ يومي 14 و15 يوليوز 2012؛ وأفرز تجديد الثقة في عبد الإله بنكيران على رأس أمانة الحزب؛ قدّم الحزب نموذجا متطورا وراقيا في التنظيم المحكم؛

14- جاء خيار انسحاب جماعة العدل والإحسان من احتجاجات حركة 20 فبراير لوجود خلافات إديولوجية كبيرة بين مكونات الحركة؛ وتلافيا للدخول في مواجهة مع العدالة والتنمية وإحراجها وهي في الحكومة؛ حيث أكد الكثير من أعضاء الجماعة أن مشكلتهم مع النظام وليس مع الحكومة والأحزاب؛ وذهب البعض إلى اعتبار الانسحاب محاولة لمهادنة النظام في أفق خلق حزب سياسي؛ بل هناك من ذهب بعيدا؛ واعتبر أن العديد من أعضاء الجماعة صوتوا لصالح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية الأخيرة.. علما أن الجماعة عبّرت في بيان لها مرتبط بهذا الشأن عن اقتناعها بمشروعية مطالب حركة 20 فبراير وبحق الشعب في الاحتجاج السلمي..

15- من ضمن فعاليات المجتمع المدني التي عبرت عن رفضها لموقف رئيس الحكومة في هذا الشأن؛ نذكر: الهيئة الوطنية لحماية المال العام والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

حيث مرّت أشغال المؤتمر في أجواء سليمة يطبعها الانضباط؛ وغابت عنها المشاحنات؛ على عكس بعض المؤتمرات التي عقدتها أحزاب وطنية وازنة خلال الفترة الأخيرة ومرت في أجواء طبعها التّوتّر والاضطراب، غير أن استضافة الحزب ل"عوفير برانشتاين" المستشار السياسي لرئيس الوزراء الأسبق "إسحاق رابين" ضمن أشغال المؤتمر؛ أفرزت انتقادات كثيرة أثارتها فعاليات حقوقية وسياسية وإعلامية.. واعتبرتها تطبيعا مع الكيان الإسرائيلي[16]؛ وبخاصة وقد سبق للحزب ذاته أن اتّهم معهد "أماديوس" الذي يترأسه إبراهيم الفاسي الفهري، ابن المستشار الملكي ووزير الشؤون الخارجيّة السابق الطيب الفاسي الفهري؛ بالتطبيع مع إسرائيل عندما استضاف نفس الشخص سنة 2011.

إن وصول الحزب إلى الحكومة في ظلّ الحراك المجتمعي وفي إطار دستوري جديد وسّع من هامش التحرك؛ ودعّم الحريات والحقوق؛ ينطوي على منحيين:

الأول يحيل إلى إمكانية ترسيخ حضور الحزب في عمق المجتمع وتعزيز رصيده السياسي وتوسيع قاعدته الشعبية؛ وبلورة تجربة حكومية مهمّة قادرة على نقل المغرب من مرحلة المخاض السياسي، الذي يعيشه الآن، إلى مرحلة الديمقراطية، وتأسيس فعلي لدولة الحق والقانون.

والثاني يحيل إلى وجود صعوبات ومخاطر جمّة يمكن أن تجعل من الحزب مجرّد ضحيّة مرحلة تحت محكّ العمل الحكومي؛ وتكلّفها مصداقيتها وحضورها في المجتمع؛ وبخاصة مع وجود حراك مجتمعي مواكب واحتجاجات قطاعية مكثفة؛ ونخب قديمة مقاومة لكل إصلاح أو تغيير؛ وأزمة مالية دولية؛ وانتظارات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة.. بما يطيل من عمر مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية مرة أخرى.

إن فشل تجربة العدالة في هذه المرحلة؛ وعدم قدرته على تدبير المرحلة بصورة سليمة وبنّاءة؛ سواء من خلال ترجمة المقتضيات الدستورية الجديدة على أرض الواقع؛ في علاقة ذلك بربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم استقلالية القضاء ومواجهة اقتصاد الريع ومعالجة المعضلات الاجتماعية المرتبطة بقضايا التعليم والصحة والسكن والتشغيل.. سيدعم وينعش الخطابات التي تؤكد على صعوبة الإصلاح من داخل المؤسسات؛ ويمكن أن يؤدي إلى بروز حراك أقوى من السابق وبشعارات ومطالب بسقف أكبر؛ ويمكّن جماعة العدل والإحسان من ربح ورقة جديدة تسمح باستقطاب عدد من المؤيدين في مواجهة تراجع العدالة والتنمية..

16- اعتبر رضا بن خلدون أحد قياديي الحزب في تصريح ل"القدس العربي" أن دعوة "عوفير برانشتاين" لحضور المؤتمر تمّت بناء على اقتراح من منظمة الحزب في فرنسا، باعتبار "برانشتاين" ناشطا فرنسيا "معروفا بدفاعه عن قضايا فلسطين ومع دولة مستقلة عاصمتها القدس" كما أنه يحمل جواز سفر فلسطيني تقديرا من الفلسطينيين لمواقفه. انظر جريدة القدس العربي بتاريخ 17 يوليوز 2012.